جاز اخذه والانتفاع به بغير تعريف وما كان ازيد
من ذلك فاوجده في الحرم قيل يحرم وقيل يكره وهو
اشبه ولا يحل الا مع نية الانشاد ويجب تعريفها حولا
فان جاء صاحبها والا تصدق بها او استبقاها امانة
وليس له تملكها ولو تصدق بعد الحول فكره للمالك
فيه قولان ارجحهما انه لا يضمن لانها امانة وقد دفعها
دفعا مشروعا وان وجدها في غير الحرم عرفها حولا
ان كان مما يبقى كالثياب والامتعة والاثمان ثم هو
مخير بين تملكها وعليه ضمانها وبين الصدقة بها
عن مالكها ولو حضر المالك وكره الصدقة لزم الملتقط
ضمانها اما مثلا واما قيمة وبين ابقائها في يد الملتقط
امانة لمالكها من غير ضمان ولو كانت مما لا يبقى
كالطعام قومه على نفسه وانتفع به وان شاء دفعها الى
الحاكم ولا ضمان ولو كان بقاؤها يسيرا الى العلاج كان
المستحب الى التخفيف رفع خبرها الى الحاكم ليبيع بعض
وينفقه في اصلاح الباقي وان راى الحاكم الحفظ في بيعه
وتعريف ثمنه جاز وفي جواز التقاط النعلين والاداوة
والسوط خلاف ظهر الجواز مع كراهية وكذلك العصا
والشظاظ والوتد والحبل والعقال واشباهها من

التي

التي يعظم نفعها وتصغر قيمتها ويكره اخذ اللقطة مطلقا
خصوصا للفاسق ويتاكد فيه مع الصغر ويستحب
الاشهاد عليها مسائل خمس الاولى ما يوجد في المفاوز
وفي خربة قد هلكت اهلها فهو لواجد ينتفع به بلا
تعريف وكذا ما يجده مدفونا في ارض لا مالك لها
ولو كان لها مالك او بايع عرفه فهو احق به والا فهو لواجده فان عرفه
في خوف دابة ولم يعرف البايع اما لو وجد في خوف وكذا لو وجده
سمكة فهو لواجده الثانية من اودعه لصا لا وهو انه
يعلم انه ليس للمودع ولا يرده عليه مسلما كان او كافرا
فان عرف مالكه دفعه اليه والا كان حكمه حكم اللقطة
الثالثة من وجد في دار او صندوق مالا ولا يعرفه
فان كان يدخل الدار غيره او يتصرف في الصندوق
سواه فهو لقطة والا فهو له الرابعة لا يملك اللقطة قبل
الحول ولو نوى ذلك ولا بعد الحول ما لم يقصد التملك
ويقبل تملكها بعد التعريف حولا وان لم يقصد وهو
بعد الحول قال الشيخ رحمه الله اللقطة تضمن بمطالبة
المالك لا بنية التملك وهو بعيد لان المطالبة تتر
على الاستحقاق الثاني في الملتقط وهو من له اهلية
الاكتساب والحفظ فلو التقط الصبي جاز وتولى

Copyright © King Saud University